

«القرين» تحقق 10.56 ملايين دينار أرباحاً صافية خلال النصف الاول



عبدالله الفارح

محل توقعاتنا وبالتوافق مع نظرتنا طويلة المدى في تبني سياسة تنويع مصادر الدخل خلال الأعوام السابقة.

وأضاف أنه على الرغم من تباطؤ الاسواق العالمية خلال السنوات الماضية تمكنت شركة القرين من المحافظة على مستويات الربحية القابلة والمتنامية من خلال الاداء الجيد لجميع شركاتنا التابعة والزميلة. واستست شركة القرين التي تبدأ عامها المالي في الاول من ابريل وتنتهي في 31 مارس من كل عام برأس مال قدره 110 ملايين دينار (نحو 360 مليون دولار) موزعة على مليار ومائة ملون سهم وتضم محفظة استثماراتها حصص في اكبر مشاريع وشركات الصناعات البتروكيماوية في الكويت.

مجلس ادارة الشركة الشيخ مبارك عبدالله المبارك الصباح قوله ان "النتائج المالية تؤكد متانة نموذج اعمال الشركة الذي اليت مرونته على تحدي تقلبات الاسواق العالمية ما مكنتها من تحقيق مستويات الاداء العالمية والنمو المتواصل الذي يحقق غاية السامعين".

واكد الشيخ مبارك العبدالله مواصلة الشركة البحث دالسا عن الفرص الاستثمارية المحلية والاقليمية التي تحافظ على هذا التنوع المثرن عبر التعاون مع الشركات العالمية ذات السمعة المتميزة في هذا المجال من جهته قال نائب رئيس مجلس الادارة الرئيس التنفيذي للشركة سعدون علي وفقا للبيان ان النتائج المحققة جاءت في

اعلنت شركة القرين لصناعة الكيماويات البتروولية الكويتية تحقيقها 10,56 مليون دينار كويتي ارباحا صافية (نحو 35,08 مليون دولار امريكي) خلال النصف الاول من العام المالي (2017 – 2018) مقارنة بـ 10,49 مليون دينار (نحو 34,85 مليون دولار) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وقالت («القرين») في بيان صحفي ان ربحية السهم الواحد بلغت خلال النصف الاول 10,14 فلس (33,69 سنت امريكي) مقارنة بـ 10,08 فلس (33,49 سنت) خلال نفس الفترة من العام الماضي. واضافت ان اجمالي الربح المجمع خلال النصف الاول من (2017 – 2018) سجل ارتفاعا بنسبة 15 في المئة ليصل الى 36,95 مليون دينار (122,76 مليون دولار) مقارنة بـ 32,21 مليون دينار (106,71 مليون دولار) لنفس الفترة من العام الماضي بسبب ارتفاع مبيعات الشركات التابعة.

ونكسرت ان اجمالي الاصول ارتفع بنسبة 3 في المئة ليلبلغ 624,60 مليون دينار (2,08 مليار دولار) كما في 30 سبتمبر الماضي مقارنة بـ 608,77 مليون دينار (نحو ملياري دولار) كما في 31 مارس الماضي نتيجة ادراج شركة اششاء الفاضة كشركة تابعة. ونقل البيان عن رئيس

صافي الموجودات

الأجنبية لدى البنوك

المحلية انخفض

بنسبة 0.9 في المئة

الموجودات الأجنبية بنسبة 1,4 في المئة لسجل 9 مليار دينار (نحو 29,7 مليار دولار).

يذكر ان عرض النقد مصطلح يستخدم للتعبير عن كمية وحجم النقود التي يتم تداولها في الاقتصاد ويقسم الى نوعين رئيسيين عرض النقود بمعناه الضيق وعرض النقود بمعناه

الوسع. ويقتصد بعرض النقود بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والعملة التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المختلفة في البنوك على شكل حسابات جارية او ودائع تحت الطلب.

ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع اضافة الى النقود الجارية وحسابات ودائع الاجل وحسابات التوفير.



البرج المركزي

دينار (نحو 24,8 مليار دولار) في حين هبطت ودائع لاجل لدى (المركزي) بنسبة 17,8 في المئة في الشهر ذاته ليصل لنحو 670 مليون دينار (نحو 2,2 مليار دولار).

واقادت ان ارسدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للتعبين (حجم الائتمان المصرفي المنوح) ارتفعت في المسخص بمقدار 0,5 في المئة عن مستواها المسجل في يوليو الماضي لتبلغ

35,5 مليار دينار (نحو 117 مليار دولار) في حين استقر متوسط اسعار الفائدة على سنوات الخزينة مدة عام واحد عند

114 مليار دولار). وبينت ان اجمالي ارسدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي التمثل بسندات (المركزي) والتورق انخفضت في اغسطس الماضي بنسبة 6,3 في

الئة لتبلغ 3 مليارات دينار (نحو 9,9 مليار دولار) في حين ارتفع اجمالي موجودات البنوك المحلية بنسبة 0,8 في المئة لتسجل 62,7 مليار دينار (نحو 206 مليارات دولار). واوضحت الجداول ان صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية انخفض بنسبة 0,9 في المئة في اغسطس ليلبلغ 7,5 مليار

الودائع بالعملات

الأجنبية قفزت في

اغسطس بنسبة

8.8 في المئة لتسجل

2.4 مليار دينار

اظهرت ارقام صادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الارتفاع ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن) بمقدار 0,9 في المئة في اغسطس الماضي مقارنة بشهر يوليو مسجلا 36,3 مليار دينار كويتي (نحو 119,8 مليار دولار امريكي).

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك المركزي في جداول احصائية ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفعت في اغسطس الماضي بنسبة 0,1 في المئة لتبلغ 32 مليار دينار (نحو 105 مليارات دولار).

واضافت ان الودائع بالعملات الأجنبية قفزت في اغسطس بنسبة 8,8 في المئة لتسجل 2,4 مليار دينار (نحو 8 مليارات دولار) ليلبلغ اجمالي ودائع القطاع الخاص 34,5 مليار دينار (نحو

«السعري» يعود للصعود في جلسة متباينة للبورصة



مؤشرات البورصة تتباين

ونائج المتعاملون إصاحا مكملا لشركة (أجوان الخليج) العقارية بشأن تخصيص أسهم زيادة رأس المال إضافة إلى اجتماع مجلس الإدارة لاعتماد

(الوطني - مصر) عن فترة الأشهر التسعة الأولى من هذا العام إضافة إلى إعلان تنفيذ بيع أوراق مالية لمصلحة حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

وإيضاح من شركة الشهيلاات التجارية بشأن الجداول غير الاعتيادي على سبيلها. وشهدت الجلسة إصاحا من (الوطني) بشأن أرباح

انهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشرها السعري 23,04 نقطة ليصل إلى مستوى 6621,4 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,35 في المئة.

في المقابل انخفض المؤشر الوزني ليخسر 0,86 نقطة ليصل إلى 428,53 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0,2 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) 1,9 نقطة ليصل إلى 995,5 نقطة بنسبة تراجع بلغت 0,19 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 64,6 مليون سهم تمت عبر 2493 صفقة بقيمة نقدية بلغت 12,5 مليون دينار كويتي (نحو 40,8 مليون دولار امريكي).

وتابع المتعاملون إصاحا لشركة رابطة الكويت والخليج للتقل عن معلومة جوهريه بشأن حكم قضائي علاوة على تعيين مدير عام إدارة الموارد البشرية في بنك الكويت الدولي

خلال افتتاح مؤتمر ومعرض «فينتك»

الشطى: هناك توجه في الشرق الأوسط إلى اعتماد التكنولوجيا المالية خلال الأعوام المقبلة

أكد الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات الكويتي ضرورة الاستفادة القصوى من الحلول التقنية الحديثة بهدف تعزيز كفاءة القطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط. وقال المدير العام للجهاز بالإنابة قصي الشطي في كلمة ألقاها نيابة عنه مديرة إدارة التاطيل والكوادر البشرية منى اللقيوي خلال افتتاح مؤتمر ومعرض الكويت للتكنولوجيا المالية («فينتك») ان هناك توجها في الشرق الأوسط إلى اعتماد التكنولوجيا المالية خلال الأعوام المقبلة. وأضاف الشطي ان السنوات العشر السابقة شهدت ظهور شركات ناشئة حديثة في مجال التكنولوجيا المالية متوقعا ازدياد عددها خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأوضح ان المؤتمر الذي يستمر يومين سيناقش محاور مهمة عدة منها الابتكار المالي والعملات الإلكترونية والخدمات المالية وإنظام المالي والتقنيات المالية الحديثة وإدارة المخاطر.

ولمكر ان المؤتمر سيناقش أيضا سبل الاقتراض والتمويل والدفعوات والتحويلات

ووسائل إدارة الثروة وحماية البيانات وأمن المعلومات إضافة إلى تقنية ال(بلوكشين) والعمللة الإلكترونية الافتراضية (بيتكوين) واستراتيجيات التكنولوجيا المالية في دول

الخليج والوطن العربي. ولفت إلى حرص (تكنولوجيا المعلومات) على رعاية المؤتمرات الرامية إلى تدريب موظفي الجهات الحكومية واكسابهم الخبرات من خلال الالتقاء مع المتخصصين في مجال التكنولوجيا المالية والمجالات الأخرى.

من جانبه أكد ممثل الشركات الراعية للمؤتمر الرئيس التنفيذي لشركة (مافي) فاتورة) عبدالله الديوس في كلمة مماللة أهمية المشاركة في مثل هذه الفعاليات لإبراز دور الشركات في حلول الدفع الإلكتروني المتنوعة وتعريف مستخدميها بمدى سهولة هذه الخدمة ودرجة الأمان العالية فيها والبعد عن المخاطر.

وقال الشطي إن المدفوعات الإلكترونية بدأت لأغراض التجارة الإلكترونية والمدفوعات مقابل السلع والخدمات باستعمال أجهزة

الهاتف الجوال مبيئا أنها في توسع وهي أكثر انتشارا في الدول المتقدمة التي تتمتع ببيئة تحتية متطورة في الشبكة الإلكترونية. وأقار بان المؤتمر ينطوي على أهمية كبرى ويتناول موضوعات وقضايا بالغة الأهمية إقليميا ودوليا كاظمة المدفوعات الدولية وحلول المدفوعات عبر الهاتف النقال والعمللة الرقمية ونظام التسوية الآنية الإجمالية لتسوية المدفوعات الدولية وإبعاهاها القانونية. بدوره قال عضو مجلس إدارة

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح الجلاوي في كلمته ان المؤتمر يعد فرصة سانحة لتبادل وجهات النظر مع الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك وشركات تكنولوجيا المعلومات. وأضاف الجلاوي ان (المحاسبين) تهدف إلى خدمة المجتمع وتحقيق أمل العاملين بهئة المحاسبة المالية مشيرا إلى ان المنطقة وصلت إلى نموذج متصاعد حول نمو قطاع التكنولوجيا المالية.

ودعا إلى البحث والسعي إلى معرفة المستجدات حول أهمية كل الحلول للتقنية الحديثة وسط الزيادة المتنامية للشركات مؤكدا ضرورة قيام الجمعية بتطوير وتحديث مهارات المحاسبين المهنية باستمرار لتعزيز أهمية المهنة وتطوير أساليبها مع عدم الإخلال بأي من ضوابطها وأخلاقياتها.

ويمثل المؤتمر برعاية الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات وشركة الخدمات المصرفية الآلية (كي.نت) بحضور عدد من المسؤولين وصناع القرار والمهتمين في صناعة تكنولوجيا المالية من القطاعين الحكومي والخاص إضافة إلى عدد من الخبراء والمتخصصين المحليين والإجانب.

ويمثل المؤتمر الذي يتضمن مجموعة من الجلسات الفنية المتخصصة منصة لالتقاء الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك وشركات تكنولوجيا المعلومات العالمية والمحلية تحت سقف واحد لمناقشة التطور للسارع في مجال حلول الدفع في ضوء تأثير شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة.



جانب من استقبال الوفد التشيكي

التتمية والاستفادة من الخبرات والتقنيات الجديدة للشركات الزراعية والغذائية التشيكية في الكويت من خلال إقامة شراكات تحقق المصالح المشتركة.

وأكد استعداد غرفة تجارة وصناعة الكويت للتعاون مع الجانب التشيكي بالإمكانيات المتاحة في سبيل تحقيق نتائج إيجابية تعكس متانة وع عمق العلاقات التي تجمع البلدين الصديقين. من جانبه قال سفير جمهورية التشيك لدى الكويت مارتن دسوراك ان الهدف الاساسي من هذه الزيارة تعزيز وتقوية العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين الصديقين موضحا ان جمهورية التشيك ترغب في البحث عن اسواق جديدة بمنطقة الشرق الأوسط.

وأضاف السفير دسوراك ان بلاده تولي اهتماما خاصا بدولة الكويت التي تتميز بعدة مقومات خصوصا في المجال الزراعي والصناعي والغذائي.

وأعرب عن امله في ان يسهم اللقاء بتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين الصديقين والتأسيس لعلاقات تجارية

واستثمارية وتجارية متميزة. وكانت غرفة تجارة وصناعة الكويت تأسست بموجب مرسوم بلفانون صدر عام 1959 لتكون مؤسسة ذات نفع عام تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ماديا ومعنويا وينتخب مجلس إدارتها بالكامل من قبل جميعيتها العامة.

أكد عضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت فهد الجوعان ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية مع جمهورية التشيك عبر استفادة المستثمرين الكويتيين من الفرص الاستثمارية واستفادة الشركات التشيكية من موقع الكويت كمدخل تجاري لاعادة التصدير الى الدول المجاورة.

وقال الجوعان في كلمة خلال لقائه وفدا اقتصاديا من جمهورية التشيك بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت وبحضور ممثلين عن القطاع الخاص المحلي ان هذه الزيارة فرصة «ممتازة» لتطوير الاستثمارات الخاصة الكويتية في التشيك التي تعد وجهة استثمارية واعدة على المستوى الدولي.

وطالب الجوعان ببذل مزيد من الجهد من اجل تعزيز التعاون في مجالات الاستثمارات والتجارة المشتركة خصوصا وان الفرصة حاليا مواتية لتحقيق ذلك في ظل وجود سهولة مالية كبيرة لدى القطاع الخاص الكويتي. ودعا الشركات التشيكية الحكومية والخاصة باستغلال الموقع الجغرافي لدولة الكويت كمدخل تجاري هام فيما يتعلق بإعادة التصدير إلى الدول المجاورة مضيفا ان المستثمر الكويتي يمتلك خبرات ممتازة من خلال إقامة مشاريع ناجحة في شتى دول العالم.

وحدث الجوعان على إقامة استثمارات مشتركة ودخول الشركات التشيكية في مشاريع خطة